جمهورية من غير جمهوريين

الجمهوريّة السوريّة الثالثة قبلَ فوات الأوان

أكرم كشي

مع التصاعد والاتّساع في زخم الحراك الثوريّ في سوريا خلال الأشهر الماضية، كَثُرَ الحديثُ عن الدولة المدنيّة الواجب بناؤها، بديلاً من «الجمهوريّة» الاستبداديّة القائمة في بلادنا منذ أربعين عامًا ونيِّف.

تعني كلمة «الجمهوريّة،» باللاتينيّة، الشأن العامّ أو المصلحة العامّة. وقد سعى مفكّرون ورجالُ دولة كثرٌ خلال زمن تاريخيٍّ مديد، ابتداءً من الفيلسوف الإغريقيِّ أفلاطون في كتابه **الجمهوريّة** (عام ٣٦٠ ق.م)، إلى تطوير مفهوم الجمهوريّة، والارتقاءِ بمفهوم النفع العامّ. وهكذا جاء، بعد مسار تاريخيٍّ متعرّج معقّد وطويل، المفكّرُ التنويريُّ السويسريّ جان جاك روسو (١٧١٢ ـ ١٧٧٨) ليضعَ الأسس الرئيسةَ للدولة الحديثة في ما هو معروف بـ «العقد الاجتماعيِّ» الذي يقوم على المشيئة الحرّة لمجموعةٍ بشريّةٍ بالعيش المشترك. ووفقًا لـ «العقد الاجتماعيّ،» يتنازل الأفرادُ في مجتمع معيَّن عن جزءٍ من حريّاتهم، مقابلَ حمايةِ الدولة لحقوقهم وحريّاتهم السياسيّة، عبر التساوي أمام قانونٍ **واضحٍ ووفاقيّ وملزم**، يخضع له الجميعُ من دون استثناء أو تمييز. وينطبق ذلك على الخلافات حول الرؤى والمصالح والمعتقدات بين الأفراد والجماعات (السياسيّة والفكريّة والدينيّة والمذهبيّة والقوميّة والإثنيّة...). وهذا ما يجعل الاختلافَ علّةَ نشوء الدولة، وبسبب هذا الاختلاف وجب التعاقدُ والتوافقُ على ما يجعله ممكنًا.[١]

يرى بعضُهم في الحديث عن المجتمع المدنيّ/الدولة المدنيّة، في إطار جمهوريّةٍ على الصورة التي حدّدناها أعلاه، وكأنه انتقاصٌ من سيادة هذه الجمهوريّة. وانطلاقًا من أنّ محطَّ الاهتمام في الجمهوريّة هو الشأنُ العامّ، أي المصلحة المشتركة للجماعة البشريّةِ في مجتمعٍ معيَّن، فإنها تبقى الخطُّ المستقيم الذي يقود إلى الدولة الحديثة، المتمثّلةِ في أقانيمَ ثلاثةٍ للديموقراطيّة هي: المواطن/ الشعب /الجمهوريّة، عبر ممارسةٍ أساسيّة تتجسّدُ في الفصل بين السلطاتِ الثلاث (التشريعيّة والقضائيّة والتنفيذيّة).

الجمهوريّة الأولى

انتقل النظام الجمهوريّ (الجمهوريّة الوطنيّة) إلى بعض دول العالم العربيّ بعد سقوط الدولة العثمانيّة، وبعد التحرّر من الاستعمار الأوروبيّ. ولكنّه لم يعمّرْ طويلاً كما نعلم. ففي سوريا، مثلاً، امتدّ ما بين عام الاستقلال (١٩٤٦) وعام الوحدة مع مصر (١٩٥٨)، وكان (بعجره وبجره) بدايةَ الطريق نحو الدولة المدنيّة الحديثة القابلة للحياة رغم كلّ الانقلابات العسكريّة التي حاولتْ إجهاضَه. إلا أن تجربةَ جمال عبد الناصر أسقطتْ هذا المسارَ أولاً في مصر، ثم في سوريا، وتاليًا في العراق. لقد أسقط النظامُ الناصريُّ التجربةَ الديمقراطيّةَ، وأرسى حكمَ المخابرات وكمّ الأفواه (مرحلة عبد الحميد السرّاج في سوريا، مثلاً). وبذلك أُقفِل الطريقُ دهرًا إلى ما تبذل الشعوبُ العربيّةُ دماءَ أبنائها في سبيل استعادته واستكماله اليوم. هنا انتهى ما يمكنُ أن نسمّيه «الجمهوريّة الأولى.»

يمكن القولُ إنّ الجمهوريّة السوريّة الأولى بدأتْ بعد الاستقلال مرحلةً سمّاها المراقبون «العصر الذهبيّ،» وإنْ لم تقم على أساس عَقدٍ اجتماعيٍّ بين مختلف مكوّنات المجتمع، وتميّزتْ بمحاولاتٍ ارتجاليّةٍ ومتعثّرة ما بين بناء دولة بوليسيّة ودولة ديموقراطيّة، حكوماتُها ذاتُ صبغةٍ إقطاعيّة وبرجوازيّة كومبرادوريّة في الأغلب. ولكنها أيضًا مرحلة أنتجتْ شخصيّاتٍ سياسيّةً مدنيّةً مرموقة (أنطون سعادة، أكرم الحوراني، شكري القوتلي، نور الدين الأتاسي، ميشيل عفلق...) وحركاتٍ سياسيّةً من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار (الإخوان المسلمون، الحزب الشيوعيّ، القوميّ السوريّ، البعث...).

لم تكن مثمرةً في هذا الاتّجاه تجربةُ الانفصال القصيرة في سوريا، ولا إسقاط الملكيّة في العراق (١٤ تموز ١٩٥٨)، ولا ردّة

١ ـ جان جاك روسّو، **العقد الاجتماعيّ أو مبادئ القانون السياسيّ**، ترجمة بولس غانم (بيروت: اللجنة اللبنانيّة لترجمة الروائع، ١٩٧٢)، ص ١٠.

مستقبل سوريا: جمهوريّة تعلن القطيعةَ مع الاستبداد ثقافةً وممارسةً، وتقوم على مبدإ الدولة المدنيّة العصريّة التي تضع في رأس أولوياتها قيمَ المواطنةِ والديمقراطيّة وحقوق الإنسان.

«الرئيس المؤمن» أنور السادات وخَلَفه حسني مبارك في مصر. هكذا، وربّما من باب التداعي واستحقاقات الموروث، تمّت عمليّةُ «وأْد البنات» (الإجهاز على التجربةِ الديمقراطيّةِ الوليدة) في العالم العربيِّ الذي يحاول العودةَ إلى الحياة اليوم عودةَ العنقاء مِن الرماد.

الجمهوريّة الثانية

لقد بات نظامُ الحكم الفرد (الدكتاتوريّ الاستخباراتيّ) في المنطقةِ العربيّة، القادم عن طريق الانقلابات العسكريّةِ والذي استمدَّ قابليّتَه للحياة من انقلاب عبد الناصر (ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢)، قدوةً تُحتذى (وإنْ كانت أقلّ عفّةً وأشدَّ سوءًا) في ظلِّ انقلابات حزب البعث العسكريّة في العراق وسوريا، واليمن (عبد الله السلال)، والجزائر (هوّاري بو مدين)، وليبيا (معمّر القذّافي)، صاحب الجماهيريّة «الأولى والأخيرة» في التاريخ... إلخ. وهذا ما يجدرُ بنا أن نسمّيه «الجمهوريّة الثانية،» أو للدقة والإنصاف «الجمهوريّة الديكتاتوريّة،» أيّاً كان عمقُ المفارقة في هذا الجمع بين النقيضين.

هذه «الجمهوريّة» ينطبق عليها الوصفُ الذي صكّه التنويريُّ الكبير عبد الرحمن الكواكبي في **طبائع الاستبداد**، ويمكنُ أن نصفَها أيضًا بنظام الاستبداد. ففيها اختفى الشأنُ العامّ ومفهومُ المواطَنة، ليصبح الناسُ جمهورًا/جماعةً/أفرادًا/كتلةً بشريّةً صمّاءَ تئنُّ تحت نير الفسادِ الفاضح؛ كتلةً مأمورةً تنقسم إلى خاضع أو سجينٍ أو منبوذٍ مريب (= مادّة خام في يد الحاكم لحشرها في صورةِ مؤامرةٍ خارجيّةٍ وقت الطلب، لا تستحقُّ إلا التصفيةَ الجسديّة!). فضاءُ الاستبداد الخانق لجأ إلى **تركيبِ** مؤسّساتٍ تشريعيّةٍ وتنفيذيّةٍ وإيديولوجيّةٍ شكليّة، محكومةٍ بأجهزةٍ أمنيّةٍ قمعيّة أخطبوطيّة لا همَّ لها إلا حماية الفساد الذي هي جزءٌ عضويٌّ منه. على هذا النحو، وبمزيجٍ من القمع الأمنيِّ المتطرّف والفساد المنظّم، باتت «الجمهوريّةُ الديكتاتوريّة» المتنوّعة أنظمةً شموليّةً لا سبيل أمامها إلى البقاء إلا بـ «التوريث،» أيْ بالانتقال إلى «جمهوريّاتٍ ملكيّة.»

إذًا، هذه «الجمهوريّة الثانية» نفسُها، بصفاتها اللفظيّة الإيجابيّة الأولى، لم تكن قابلةً لحياةٍ مديدة. لذلك سرعان ما أفصح حافظ الأسد، وبالقوّة الانقلابيّة العسكريّة ذاتها، عن ضرورةِ إخراجها من «غرفة الإنعاش» (الحالة البينيّة) التي كانت فيها إلى نعشِ «الحركة التصحيحيّة،» ليَحْقنها: ١) بالمادة الثامنة من دستوره: «حزب البعث قائدُ الدولة والمجتمع،» بما يعنيه ذلك من هيمنة العائلة والعسكر وقانون الطوارئ، والسيطرة على قوى وسائل الإنتاج، بما في ذلك أحزابُ الجبهة الوطنيّة، لصاحبها حزب البعث التابع لسوريا الأسد. و٢) بحافظ الأسد رئيسًا للجمهوريّة، وقائدًا عامّاً للجيش والقوّاتِ المسلّحة، وأمينًا عامّاً لحزب البعثِ والجبهة الوطنيّةِ... وقائدًا لمسيرة التوريث التي تحطّمتْ عظامُها قبيل الولادة (بلحظات) في العراق وتونس وليبيا ومصر واليمن، وها هي «تطقطق» في بلدِ المنشإ، «قلبِ التوريثِ النابض» سوريا. هذا هو «الاستثناء السوريّ»[1] بامتياز.

عمل النظامُ خلال هذه المرحلة، وبشكل منهجيٍّ، على تغييب الدولة والمجتمع، وتجفيفِ كلّ ما فيه من منابع العمل السياسيّ، وتحويلِ مؤسّسات الدولة عن دورها الفعليّ، والتحكّم بكوامن الصراعات فيه (الأديان والمذاهب، الطوائف، العشائر، المصالح الاقتصاديّة، الفساد، الشبّيحة...) من أجل ضمانِ ترسيخ بقائه وسيطرته على مقدّرات البلد. لم يفُتْه أيضًا ابتزازُ عدّة عوامل[2] أخرى: الإيديولوجيا القوميّة، والإبقاء على قضيّةِ الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ مشجبًا لكلّ الأزمات، وباسمها خنق أيّة إمكانيّةٍ للتطوّر والتنمية والديموقراطيّة.

استغلالُ العنصر الطائفيّ في سوريا عبر تصعيدِ الشعور به والحاجة (الموهومة) إليه، بديلاً من الشعورِ الوطنيِّ الجامع،

١ ـ Caroline Donati, **L'exception syrienne**, La Découverte, p. 14.

٢ ـ عبّاس عبّاس، محاضرة حول الثورة السوريّة، ليون، فرنسا ٢٠٠٧/١١.

وعبر جعله نوعًا من الإحساس بمظلّةِ أمانٍ دينيّةٍ و/أو مذهبيّةٍ، ما دام القائمُ والملموسُ هو غياب القانون والدولة، وعبر تغييب حسّ الانتماء إلى الوطن كفضاء مشترك، كُلُّ ذلك هو من جملةِ الأسباب التي أدّت إلى ما نلاحظه اليوم أحيانًا من ظواهر انكفاءٍ إلى انتماءاتٍ ما قبل مدنيّة وقبل وطنيّة تهدّد النسيجَ الاجتماعيّ بالتفتّت في المجتمع السوريِّ الثائر على قيوده الصدئة. وهذا ما يستدعي القول إنّ دولة الحزب الواحد أو الحزب القائد «ليست دولةً بأيِّ معنى من المعاني، بل هي شيء ما دون الدولة.»[1]

قبل فوات الأوان: الطريق إلى الجمهوريّة الثالثة

من هنا نرى أنّ مستقبل سوريا ما بعد الأسد هو بناءُ «الجمهوريّة الثالثة،» واستعادةُ السوريين ما هو ملْك لهم. إنه، بكلماتٍ أخرى، بناءُ دولة الشأن العامّ، جمهوريّة تعلن القطيعةَ مع الاستبداد ثقافةً وممارسةً، وتقوم على مبدإ الدولة المدنيّة العصريّة التي تضع في رأس أولويّاتها قيمَ المواطنةِ والديمقراطيّة وحقوق الإنسان المكفولة بقانونٍ يقرُّ بالتعدّديّةِ السياسيّةِ والفكريّة وتداولِ السلطة، ويَضمن تلبيةَ الاحتياجات الأساسيّة لجميع فئاتِ المجتمع من خلال آليّاتِ التوزيع العادلِ للثروات.

هذا ما نراه الضامنَ لمستقبلٍ قريب وعهدٍ جديد قادر على تنشئة إنسان جديد في فهمه وسلوكه وطموحه. وهذا ما نراه أساسيّاً وشديدَ الإلحاح من أجل كتابةِ عقد اجتماعيّ بين كلِّ شرائح المجتمع السوريّ وفق شروطِ الواقع المتغيّر، وعبر إطلاق مشروعِ مصالحةٍ وطنيّة، بعد سقوط الاستبداد، يتطلّبُ سؤال السوريين ـ من خلال آليّةِ النقاش العلنيِّ والاستفتاء الشعبيّ ـ عن تصوّراتهم بخصوص المشكلاتِ الراهنة وأولويّات المرحلة القادمة. ويشمل ذلك طرحَ أسئلةٍ على المواطنين عن رأيهم، مثلاً، بتسميةِ سوريا «الجمهوريّة السوريّة» تعبيرًا عن الانفتاح على القوميّات الأخرى، وعن شكلِ الدولة (هل هي علمانيّة حياديّة تقف على مسافةٍ واحدة من كلِّ المكوِّنات الاجتماعيّةِ وتحترم الأقليّات...)، وطبيعةِ نظامها السياسيّ والاقتصاديّ، ودورِ الجيشِ في حمايةِ البلاد والدستور...

في ضوء هذا التصوّر الإجماليّ، نعتقد أنّ التحدّي الراهن الأكبر اليوم هو ترسيخُ التعايش السلميّ، في ظلِّ غنى تركيبة المجتمع السوريّ، من أجل قطع الطريق على جعل الشعب السوريِّ رهينةَ اختيارٍ قاتلٍ بين انتحارين: إما الحرب الأهليّة وإما الديكتاتوريّة!

إن الدواءَ الأنجع لتفادي هذا المأزق الذي عملَ الاستبدادُ على شحذه عشرات السنين ما هو إلا الجمهوريّةُ المنشودة التي تحدّثنا عنها أعلاه، مسلّحةً بدستورٍ وقوانينَ عصريّةٍ تجعل منها «الاستثناءَ السوريّ» البنّاءَ الجديدَ الذي تستحقّه التضحياتُ العظيمة التي قدّمها الشعبُ السوريُّ العظيم على مذبح الحريّةِ والخلاص من الاستبداد.

إنّ أعباءَ النهوض بهذا المشروع الوطنيّ الشامل مهمّةٌ مقدّسةٌ ملقاةٌ على عاتق الوطنيين السوريين كافّةً ومن دون استثناء، أيّاً كانت مشاربُهم وتوجّهاتُهم السياسيّة والفكريّة والدينيّة والإثنيّة، ولاسيّما على اليسار العلمانيِّ الذي ينطلق من هدفٍ راسخٍ وأساسيٍّ بأنّ سوريا لجميع السوريين. هذا الهدف جدير بأنْ يتمّ الدفاعُ عنه بكلِّ شجاعةٍ وتصميم ووضوح، جنبًا إلى جنب مع كلِّ القوى الوطنيّةِ الراغبة في التغيير الجذريّ من أجل سوريا الحريّة والكرامةِ التي نريد.

ليون، فرنسا

أكرم كشي

ماجستير بالاقتصاد والتجارة من جامعة تشرين ـ اللاذقية، ماجستير العلوم السياسيّة ـ جامعة ليون الثانية، يعمل حاليّاً في معهد الدراسات المتوسطية والشرق أوسطية **GREMMO**.

١ ـ د. جاد الكريم الجباعي، **في العقد الاجتماعيّ ـ نحو إعادة التفكير في الحداثة.**